قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٦٩٦ لسنة ٢٠٢٠

بالموافقة على الخطابات المتبادلة بين جمهورية مصر العربية وحكومة اليابان بشأن تقديم الحكومة اليابانية للحكومة المصرية منحة قيمتها «مليار» ين يابانى للمساهمة فى تنفيذ برنامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية الموقعة بتاريخ ٢٠٢٠/١٠/٢١

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على نص المادة (١٥١) من الدستور ؛

وبعد موافقة مجلس الوزراء ؛

قـــرر :

(مـادة وحـيدة)

ووفق على الخطابات المتبادلة بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة اليابان بشأن تقديم الحكومة اليابانية للحكومة المصرية منحة قيمتها "مليار" ين يابانى للمساهمة فى تنفيذ برنامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية الموقعة بتاريخ ٢٠٢٠/١٠/٢١ ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٤ جمادى الأولى سنة ١٤٤٢هـ

(الموافق ١٩ ديسمبر سنة ٢٠٢٠م) .

عبد الفتاح السيسى

وافق مجلس النواب على هذا القرار بجلسته المعقودة فى ٢٧ جمادى الآخرة سنة ١٤٤٢ هـ

(الموافق ٩ فبراير سنة ٢٠٢١ م) .

القاهرة فى ٢١ أكتوبر ٢٠٢٠

صاحب السعادة

السيد/ نوكى ماساكى

سفير فوق العادة ومفوض عن اليابان

لدى جمهورية مصر العربية

أتشرف بالإحاطة بأننى قد تلقيت مذكرة سعادتكم المؤرخة اليوم ، والتى تنص على ما يلى :

"أتشرف بأن أشير إلى المناقشات التى تمت مؤخراً بين ممثلى حكومة اليابان وحكومة جمهورية مصر العربية بشأن التعاون الاقتصادى اليابانى المقدم بهدف تقوية علاقات الصداقة والتعاون بين البلدين ، وأن أقترح بالنيابة عن حكومة اليابان الترتيبات التالية :

١ - بغرض المساهمة فى تنفيذ برنامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية (ويشار إليه فيما بعد بـ"البرنامج") بواسطة حكومة جمهورية مصر العربية ، تتيح حكومة اليابان لحكومة جمهورية مصر العربية ، طبقًا للقوانين واللوائح واعتمادات الموازنة اليابانية المعمول بها ، منحة قيمتها مليار ين يابانى (١,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ين يابانى) ، (ويشار إليها فيما بعد بـ"المنحة") .

٢ - (١) تستخدم حكومة جمهورية مصر العربية المنحة وفائدتها المتراكمة على الوجه الصحيح فقط ومن أجل شراء المنتجات والخدمات ، أو أى منهما ، اللازمة لتنفيذ البرنامج ، والتى يتفق عليها فى قائمة يتم الاتفاق المتبادل عليها بين السلطات المختصة فى كلتا الحكومتين (ويشار إليهما فيما بعد بـ"المنتجات" و"الخدمات" على التوالى) ، إلى جانب تغطية أية نفقات مالية لازمة لتنفيذ البرنامج ، بشرط أن تنتج هذه المنتجات فى دول المنشأ المصرح بها ، وأن تقدم الخدمات بواسطة مواطنين من دول المنشأ المصرح بها .

(٢) تخضع القائمة المشار إليها فى الفقرة الفرعية (١) أعلاه لتعديلات قد يتفق عليها بين السلطات المختصة فى كلتا الحكومتين .

(٣) يتم الاتفاق على نطاق دول المنشأ المصرح بها المذكورة فى الفقرة الفرعية (١) أعلاه بين السلطات المختصة فى كلتا الحكومتين .

٣ - (١) تقوم حكومة جمهورية مصر العربية بفتح حساب إيداع عادى بالين اليابانى لدى أحد البنوك فى اليابان باسم المستفيد (ويشار إليه فيما بعد بـ"الحساب") خلال أربعة عشر يومًا بعد تاريخ دخول الترتيبات الحالية حيز النفاذ ، وإخطار حكومة اليابان كتابةً بإتمام إجراء فتح الحساب خلال سبعة أيام من تاريخ فتحه .

(٢) إن الغرض الوحيد للحساب هو تلقى المدفوعات بالين اليابانى المشار إليها فى الفقرة ٤ بواسطة حكومة اليابان ، بالإضافة إلى أداء المدفوعات الضرورية لشراء المنتجات والخدمات ، أو أى منهما ، وأية مدفوعات أخرى قد يتم الاتفاق عليها بين السلطات المختصة فى كلتا الحكومتين .

٤ - تنفذ حكومة اليابان المنحة بأداء مدفوعات بالين اليابانى بالقيمة المشار إليها فى الفقرة ١ فى الحساب خلال الفترة من تاريخ تلقى الإخطار الكتابى المشار إليه فى الفقرة الفرعية (١) من الفقرة ٣ وحتى ٣١ مارس ٢٠٢١ ، ويمكن مد هذه الفترة بالاتفاق المتبادل بين السلطات المختصة فى كلتا الحكومتين .

٥ - (١) تتخذ حكومة جمهورية مصر العربية الإجراءات اللازمة من أجل :

(أ) ضمان إتمام السحب من حساب استخدام المنحة وفائدتها المتراكمة تمهيداً لشراء المنتجات والخدمات ، أو أى منهما ، ولتغطية النفقات المشار إليها فى الفقرة الفرعية (١) من الفقرة ٢ ، وذلك خلال فترة اثنتى عشر شهراً بعد تاريخ تنفيذ المنحة ، إلا إذا تم مد هذه الفترة باتفاق متبادل بين السلطات المختصة فى كلتا الحكومتين ، وإعادة القيمة المتبقية لحكومة اليابان بعد إتمام البرنامج ؛

(ب) ضمان إعفاء المنتجات والخدمات ، أو أى منهما ، من الضرائب الجمركية ، والضرائب الداخلية ، والرسوم المالية الأخرى التى قد تفرض فى دولة حكومة جمهورية مصر العربية ؛

(جـ) إيلاء الاهتمام اللازم للاعتبارات البيئية والاجتماعية عند استخدام المنحة وفائدتها المتراكمة ؛

(د) تقديم تقرير كتابى لحكومة اليابان معد وفقًا لنموذج مقبول من حكومة اليابان حول المعاملات التى تتم على الحساب مرفقًا به نسخ من العقود والفواتير والمستندات الأخرى الخاصة بالمعاملات ذات الصلة بدون تأخير عندما يتم استخدام المنحة وفائدتها المتراكمة بالكامل لشراء المنتجات والخدمات ، أو أى منهما ، ولتغطية المدفوعات المشار إليها فى الفقرة الفرعية (١) من الفقرة ٢ ، أو فى حالة طلب حكومة اليابان لذلك ؛

(هـ) ضمان استخدام المنتجات والخدمات ، أو أى منهما ، وصيانتها بفاعلية وعلى الوجه الصحيح لتنفيذ البرنامج ، وألا تستخدم لأغراض عسكرية ؛

(و) ضمان استخدام المنتجات والخدمات ، أو أى منهما ، فى الأساس ، من جانب المستخدمين النهائيين ، بما فيهم المستفيد نفسه ، لأغراض غير تجارية ؛

(ز) ضمان سرعة التفريغ ، والإفراج الجمركى ، والنقل الداخلى للمنتجات فى حكومة جمهورية مصر العربية ؛

(ح) ضمان سلامة الأشخاص المشاركين فى تنفيذ البرنامج بحكومة جمهورية مصر العربية ؛

(ط) منح الرعايا اليابانيين ، وأى من رعايا دولة ثالثة ، أو كلاهما - والتى تتطلب الحاجة الاستعانة بخدمات أى منهم فيما يتعلق بتوريد المنتجات والخدمات ، أو أى منهما - التسهيلات اللازمة لدخولهم وبقائهم لدى حكومة جمهورية مصر العربية لأداء عملهم ؛

(ى) تحمل كافة التكاليف اللازمة لتنفيذ البرنامج ، فيما عدا تلك التكاليف التى تغطيها المنحة وفائدتها المتراكمة ؛ و

(ك) تقديم تقرير نهائى حول البرنامج لحكومة اليابان بعد إتمامه .

(٢) تمد حكومة جمهورية مصر العربية حكومة اليابان - عند الطلب - بالمعلومات اللازمة فيما يتعلق بالمنحة وفائدتها المتراكمة .

(٣) تمتنع حكومة جمهورية مصر العربية عن فرض أية قيود قد تعوق المنافسة العادلة والحرة بين شركات الشحن والتأمين البحرى فيما يتعلق بالشحن والتأمين البحرى للمنتجات .

(٤) لا تصدر أو يعاد تصدير المنتجات والخدمات ، أو أى منهما ، من حكومة جمهورية مصر العربية .

٦ - تتفق السلطات المختصة فى كلتا الحكومتين عن طريق التشاور فيما بينها على المزيد من التفاصيل الإجرائية اللازمة لتنفيذ الترتيبات الحالية .

٧ - تتشاور كلتا الحكومتين فيما بينهما فيما يخص أى أمر قد ينشأ عن أو يتعلق بالترتيبات الحالية .

كما أتشرف بأن أقترح أن تشكل هذه المذكرة ومذكرة سعادتكم بالرد نيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية تأكيداً للترتيبات السابقة ، اتفاقًا بين كلتا الحكومتين ، يصبح سارى المفعول من تاريخ تسلم حكومة اليابان للإخطار الكتابى من حكومة جمهورية مصر العربية الذى يفيد إتمام الإجراءات المحلية اللازمة لدخول هذا الاتفاق حيز النفاذ .

حررت هذه المذكرة باللغات اليابانية والعربية والإنجليزية ، ولكل منها نفس الحجية ، وعند أى اختلاف فى التفسير يعتد بالنص المحرر باللغة الإنجليزية" .

كما أتشرف بأن أؤكد بالنيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية الترتيبات السابقة وأوافق على أن مذكرة سعادتكم وهذه المذكرة بالرد تشكلان اتفاقًا بين كلتا الحكومتين يصبح سارى المفعول من تاريخ تسلم حكومة اليابان للإخطار الكتابى من حكومة جمهورية مصر العربية الذى يفيد إتمام الإجراءات المحلية اللازمة لدخول هذا الاتفاق حيز النفاذ .

حررت هذه المذكرة باللغات العربية واليابانية والإنجليزية ، ولكل منها نفس الحجية ، وعند أى اختلاف فى التفسير يعتد بالنص المحرر باللغة الإنجليزية .

وإننى لأنتهز هذه الفرصة لأتقدم لسعادتكم بعظيم تقديرى .

د. رانيا المشاط

وزيرة التعاون الدولى

جمهورية مصر العربية